

Distr.: General
6 February 2013
Arabic
Original: Russian



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة عشرة
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير وطني مقدّم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

الاتحاد الروسي

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

أولاً - المنهجية

- ١- أعدت وزارة العدل هذا التقرير في إطار الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل استناداً إلى المواد المقدمة من الأجهزة المختصة التابعة للسلطة التنفيذية، ومن الغرفة الاجتماعية، ومفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم)، ومفوض حقوق الطفل.
- ٢- ويعكس هذا التقرير نتائج المضي في تعزيز الأساس التنظيمي والهيكلي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في كامل إقليم الاتحاد الروسي، فضلاً عن نتائج تنفيذ روسيا للتوصيات التي اعتمدها في إطار الالتزامات الطوعية في ضوء نتائج التقرير الوطني الأول.
- ٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أُجريت، في إطار إعداد التقرير، مشاورات مع المنظمات غير الحكومية شارك فيها كبار مسؤولي الغرفة الاتحادية لكتاب العدل، والغرفة الاتحادية للمحامين، وممثلو مؤسسات غير تجارية من قبيل جمعية عموم روسيا للمعوقين، ورابطة الحقوقيين الروس، والصندوق الاجتماعي الدولي المعروف باسم الصندوق الروسي للسلام، والصندوق الخيري الأقليمي لمساعدة المحتجزين، ومكتب موسكو لحقوق الإنسان، ومعهد شؤون المجتمع المدني، والصندوق الوطني لمنع إساءة معاملة الأطفال، وسوى ذلك من المؤسسات.

ثانياً - الأسس التنظيمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ألف - الضمانات الدستورية والالتزامات القانونية الدولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية تلك الحقوق والحريات

(التوصيات أرقام ٧ و ١٤ و ١٩-٢١ و ٣٣)

- ٤- روسيا دولة ديمقراطية اتحادية ذات نظام جمهوري عماده القانون، تتكون من كيانات اتحادية متساوية في الحقوق.
- ٥- وتنص المادة ٢ من الدستور على أن الإنسان، بما لديه من حقوق وحريات، يشكل أسمى قيمة مجتمعية. ويعتبر الاعتراف بحقوق الإنسان والمواطن وحرياتها، واحترام تلك الحقوق والحريات وحمايتها، التزاماً تتعهد الدولة بتنفيذه. والفصل الثاني من الدستور (المواد ١٧-٦٤) مكرس بكامله لحقوق الإنسان وحرياته، وهو ينص على قائمة عريضة من المزايا الواجبة الحماية. والحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف، وهي تخص كل فرد منذ الولادة وتعتبر نافذة نفاذاً مباشراً. ويأتي الاعتراف بالحقوق والحريات وضماتها تطبيقاً لمبادئ القانون الدولي ومعايير المتعارف عليها.

- ٦- وينص الدستور على أن لأحكام المعاهدات الدولية التي يدخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها، إلى جانب مبادئ القانون الدولي ومعاييرها المتعارف عليها، الأولوية على التشريع الوطني.
- ٧- وروسيا طرف في الأكثرية الغالبة للمعاهدات الدولية الشاملة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تعتزم، في ضوء النتائج المالية وضرورة تغيير التشريع والأعراف، المبادرة تدريجياً إلى توسيع نطاق التزاماتها الدولية في ميدان حماية حقوق الإنسان.
- ٨- وخلال السنوات الأخيرة، صدق الاتحاد الروسي على عدد من المعاهدات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، أو دخل طرفاً فعلياً في تلك المعاهدات.
- ٩- ففي عام ٢٠٠٩، صدقت روسيا على الميثاق الاجتماعي الأوروبي؛ وفي عام ٢٠١٠، صدقت على البروتوكول رقم ١٤ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الهادف إلى إصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- ١٠- وفي عام ٢٠١١، انضم الاتحاد الروسي إلى الاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.
- ١١- وفي عام ٢٠١٢، صدقت روسيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ١٢- وفي عام ٢٠١٢ أيضاً، انضم الاتحاد الروسي إلى اتفاقية لاهاي المتعلقة بالاختصاص، والقانون المطبق، والاعتراف، والتنفيذ، والتعاون في مجال المسؤولية الوالدية وتدابير حماية الطفل.
- ١٣- وفي العام نفسه، وقع الاتحاد الروسي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وكذلك على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.
- ١٤- وشهدت السنوات الأخيرة ما يلي من زيارات قام بها الممثلون الخاصون للأمم المتحدة وللأمم المتحدة والمقررّون المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان: في عام ٢٠٠٩، زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية؛ وفي عام ٢٠١٠، زيارة الممثل الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال؛ وفي عام ٢٠١١، زيارة الممثل الخاص المعني بمسألة العنف ضد الأطفال؛ وفي عام ٢٠١٢، زيارة المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية.
- ١٥- وتواصل السلطات الروسية التعاون عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ففي عام ٢٠١١، زارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ن. بيلاي، الاتحاد الروسي. واعتباراً من عام ٢٠٠٦، تساهم روسيا بتبرعات لمفوضية حقوق الإنسان تبلغ قيمتها السنوية مليوني دولار أمريكي.

١٦- ومنذ إنشاء الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، يتعاون الاتحاد الروسي تعاوناً وثيقاً مع هذه الآلية. ويتحرى الاتحاد الروسي بدقة جميع حالات الاختفاء ويزود الفريق العامل بما لديه من مواد في هذا الشأن. وتعترم روسيا المضي مستقبلاً في التعاون الوثيق مع الآلية الدولية المذكورة.

باء- الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان

(التوصيات أرقام ١١ و ١٥-١٧)

١٧- تواصل السلطات الروسية العمل بدأب على إصلاح المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيز تلك المؤسسات.

١٨- ويتم تنفيذ إجراءات حماية حقوق الإنسان في إطار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ورئيس الاتحاد الروسي هو الضامن للدستور ولحقوق الإنسان والمواطن وحريةهما.

١٩- وبغية المضي في تطوير الهيكل المؤسسي للأجهزة المعنية بحماية حقوق الإنسان، أنشئ منصباً مفوض حقوق الطفل ومفوض حقوق أصحاب المشاريع لدى رئاسة الاتحاد الروسي في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ على التوالي، بالإضافة إلى منصب مفوض حقوق الإنسان. كما أنشئت في ٦٧ من كيانات الاتحاد مناصب مفوضين إقليميين لحقوق الإنسان، وأنشئت في ٨٣ كياناتاً مناصب لمفوضي حقوق الطفل.

٢٠- وفي إطار النهج الذي تسلكه السلطات الروسية في سبيل توسيع فرص التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية، أُطلق في عام ٢٠١٢ مشروع "الحكومة المفتوحة". ويساهم نشاط الغرفة الاجتماعية للاتحاد الروسي والمجالس الاجتماعية الملحقمة بأجهزة السلطة في تكثيف الحوار البناء بين المجتمع والسلطة.

٢١- إلى جانب ذلك، يعمل لدى رئاسة الاتحاد الروسي مجلس تنمية المجتمع المدني وحقوق الإنسان المكون من ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات المرجعية، فضلاً عن خبراء مستقلين.

٢٢- ووفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٦٠١ الصادر في ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ بشأن الاتجاهات الرئيسية لتحسين منظومة حكم الدولة، تلتزم الأجهزة الاتحادية التابعة للسلطة بنشر معلومات عن مشاريع النصوص التشريعية الجاري صياغتها ونتائج المناقشة العامة لتلك التشريعات.

٢٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أقرت الرئاسة الروسية أسس سياسة الدولة حيال النهوض بالتحقيق الحقوقي للمواطنين وتوعيتهم القانونية، وهو شأن يهدف تطبيقه إلى رفع مستوى الإلمام بالنواحي القانونية وتنمية المجتمع المدني.

٢٤- وتعمل في الاتحاد الروسي مؤسسات مستقلة للمحاماة وكتابة العدل.

٢٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، دخل حيز النفاذ قانون المساعدة القانونية المجانية الذي ينص على ضمان الدولة لحق المواطنين في الحصول على مساعدة قانونية مؤهلة مجانية في كامل إقليم روسيا.

٢٦- وبتزايد تدريجياً عدد شكاوى المواطنين التي تنظر فيها المحاكم بشأن القرارات والتصرفات غير القانونية الصادرة عن أجهزة السلطة ومسؤوليها. ففي حين زاد عدد القضايا التي نظرت وبتت فيها المحاكم في عام ٢٠٠٨ على ٥٨ ٩٠٠ قضية، وصل مجموع تلك القضايا في عام ٢٠١١ إلى أكثر من ١٤١ ٠٠٠ قضية. وتشير إحصاءات المحاكم إلى أن ما يزيد على ٦٠ في المائة من الشكاوى المتعلقة بتصرفات المسؤولين وما يزيد على ٧٠ في المائة من الشكاوى المتعلقة بقرارات أجهزة السلطة والإدارات قد حظي بالاستجابة.

٢٧- وبموجب أحكام الجزء الثالث من المادة ٤٦ من الدستور، يحق لكل شخص، وفقاً للمعاهدات الدولية التي وقّعها الاتحاد الروسي، اللجوء إلى الهيئات الحكومية الدولية لحماية حقوق الإنسان وحرياته في حال استنفدت وسائل الحماية القانونية كافة داخل مؤسسات الدولة. وإعمالاً لهذا الحق، تقدّم ١٢ ٤٠٠ مواطن في عام ٢٠١١ بشكاوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن عدد الشكاوى الخاضعة لنظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد روسيا أخذ في التضاؤل.

٢٨- وبغية المضي في تحسين النظام القانوني الروسي، صدر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١ المرسوم الرئاسي رقم ٦٥٧ بشأن رصد إنفاذ القوانين في الاتحاد الروسي، والغرض منه هو إنشاء آلية قانونية موحدة تتيح الاضطلاع بنشاط تشريعي متساوق وقائم على أسس سليمة. ويجري خلال عملية الرصد وضع اقتراحات ملموسة بشأن إدخال تعديلات على النصوص التشريعية التي تحتاج إلى تصويب. ويولى اهتمام خاص في هذا الشأن لإنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢٩- وفي عام ٢٠١٠، أنشئت لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الروسي، وهي هيئة حكومية اتحادية تعمل منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وتتمتع بصلاحيات في مجال القضاء الجنائي بصرف النظر عن الهيئات الاتحادية أو أجهزة السلطة الحكومية التابعة لكيانات الاتحاد أو هيئات الحكم المحلي الذاتي أو المنظمات أو أي أجهزة أخرى.

ثالثاً - التطورات في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته

الحقوق المدنية والسياسية

ألف - الحق في الحياة. التصدي للتطرف والإرهاب

(التوصيات أرقام ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ و ٤٢)

- ٣٠- ينصّ الدستور على أن لكل شخص الحق في الحياة.
- ٣١- وتواصل روسيا التقيّد بتحميد تطبيق حكم الإعدام كنوع من أنواع المعاقبة الجنائية. وبموجب قرار اتخذه المحكمة الدستورية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تحت الرقم 1344-O-R، أُقر حظر إصدار عقوبات الإعدام المفروض على المحاكم. وقد توجّه هذا القرار عملياً الحظر القانوني لهذا النوع من العقوبة في روسيا.
- ٣٢- وبذا يتبيّن أن الاتحاد الروسي يمثل بالكامل للالتزام الأساسي إزاء البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولو أنه لم ينضم إليه.
- ٣٣- وقد وُضع في الاتحاد الروسي نظام لتصديّ الدولة للإرهاب والتطرف، وهو نظام يقوم على التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القوانين، وأجهزة السلطة الحكومية وكيانات الحكم الذاتي. وتتفق القوانين الاتحادية المعمول بها بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف مع التزامات الاتحاد الروسي الدولية ولا تتطلّب بالتالي مراجعة جذرية.
- ٣٤- ووفقاً لأحكام القانون الجنائي، يعتبر ارتكاب جريمة بدافع الكراهية أو العداوة السياسية أو العقائدية أو العرقية أو القومية أو الدينية، أو بدافع كراهية أو عداوة تجاه فئة اجتماعية ما، ظرفاً مشدداً للعقوبة.
- ٣٥- وبموجب المرسوم الرئاسي رقم ٩٨٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، أنشئت لجنة إدارية مشتركة لمكافحة التطرف تضم ممثلين عن أجهزة إنفاذ القوانين ووزارة التعليم ووزارة الثقافة وسواها من الإدارات. ويجري إشراك مؤسسات المجتمع المدني بنشاط في حل المشاكل المتصلة بمظاهر التطرف.
- ٣٦- وقد أنشئت في مناطق البلد أفرقة عمل إدارية مشتركة دائمة لتحليل وتنسيق الإجراءات المتصلة بمكافحة التطرف. وفي إطار الإجراءات الهادفة إلى مكافحة الجريمة، وُضعت خطط لاتخاذ تدابير تقي من التطرف وكره الأجانب، كما يجري اتخاذ خطوات من أجل قطع الطريق على قنوات تمويل التطرف.

- ٣٧- وتولي أجهزة إنفاذ القوانين مزيداً من الاهتمام للكشف عن الجرائم ذات الطابع المتطرف وقمعها. وقد ازداد عدد الجرائم التي كُشف عنها في عام ٢٠١١ بنسبة تناهز ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩.
- ٣٨- ويُعتبر الإشراف على تنفيذ التشريع المتعلق بمكافحة النشاط المتطرف أحد الاتجاهات ذات الأولوية في عمل أجهزة الادعاء العام. وتخضع القضايا الجنائية المتصلة بجرائم التطرف كافة لإشراف خاص من جانب المدعين العامين الإقليميين وكذلك من جانب الإدارة المتخصصة التابعة لمكتب المدعي العام للدولة.
- ٣٩- وتمكّنت أجهزة إنفاذ القوانين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ من قمع نشاط عدّة عشرات من المجموعات الإجرامية المتورّطة في جرائم خطيرة ارتكبت بدافع الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية. وقد سبق الضالعون في تلك الجرائم إلى القضاء الجنائي.
- ٤٠- وورد في القرار رقم ١١ الصادر في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ عن المحكمة العليا بكامل هيئتها شرح للمسائل الجدلية المتعلقة بالعرف القضائي في مجال القضايا الجنائية المتصلة بجرائم التطرف.
- ٤١- وقد تمّ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استناداً إلى قرارات صادرة عن المحاكم الروسية، حظر نشاط ما مجموعه ١٩ منظمة إرهابية و ٢٩ منظمة متطرّفة. وتشير قرارات المحاكم إلى أن قائمة المواد المتطرّفة تشمل ٤٠٥ عناوين.

باء- الحماية من التعذيب والعنف وضروب المعاملة القاسية أو المهينة الأخرى

(التوصيات أرقام ٤ و ٢٩ و ٣٥)

- ٤٢- يكفل الدستور عدم تعرّض أي شخص للتعذيب أو للعنف أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة.
- ٤٣- وتستقبل روسيا بانتظام الزيارات التي تقوم بها وفود اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب بهدف الاطلاع على ظروف معيشة المواطنين في أماكن الاحتجاز. وقد سجّل في عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٢٣ زيارة لوفود اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب إلى روسيا، بما في ذلك ١٢ زيارة إلى منطقة شمال القوقاز، وهذا يفوق بكثير عدد الزيارات المماثلة إلى البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس أوروبا.
- ٤٤- وتجري السلطات الروسية باستمرار تغييرات تساهم في الحيلولة دون طابع الخدمة العسكرية الانعزالي وإضفاء الطابع الإنساني عليها. بما يؤثّر إيجاباً في تصحيح المناخ النفسي للمجتمع العسكري والحد من الجرائم ومنع انتهاك حقوق المواطنين الذين يقضون خدمتهم العسكرية.

استعمال القوة بصورة غير قانونية من جانب العاملين في أجهزة إنفاذ القوانين (التوصية رقم ٢٩)

٤٥ - ينص التشريع الجنائي الروسي على تجريم التعذيب. وتتضمن المادة ١١٧ من القانون الجنائي تعريفاً قانونياً واضحاً للتعذيب يتيح تصنيف الجريمة على نحو يتلاءم وما هو منصوص عليه في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٦ - وفي حال تورط أشخاص مسؤولين في ارتكاب أعمال ينطبق عليها تعريف "التعذيب"، يمكن أن يخضع هؤلاء أيضاً للمساءلة الجنائية وفقاً لأحكام المادة ٢٨٦ من القانون الجنائي ("تجاوز الصلاحيات الرسمية")، وهي مادة تنص على عقوبة تصل إلى ١٠ سنوات من الحرمان من الحرية.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٩، حددت المحكمة العليا المنعقدة بكامل هيئتها النظام الإجرائي لنظر المحاكم في شكاوى الأشخاص المشتبه بهم والمتهمين المحتجزين، وكذلك شكاوى الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن فيما يتعلق بتصرفات المسؤولين عن أماكن الاحتجاز أو المؤسسات الإصلاحية، مما أتاح للمحاكم النظر بشكل أكثر تفصيلاً في مثل هذه الحالات.

٤٨ - وتجري حالياً عملية إصلاح جذري لمنظومة أجهزة الأمن الداخلي. وقد أُقر في عام ٢٠١١، على أثر نقاش واسع داخل المجتمع، القانون الاتحادي المتعلق بالشرطة والهادف إلى إرساء ضمانات إجرائية فاعلة لكفالة احترام حقوق الإنسان وحرياته من جانب أفراد الشرطة وتعزيز الرقابة الاجتماعية على نشاط هؤلاء. ويؤكد القانون الجديد على الحظر المطلق للجوء الشرطة إلى التعذيب أو العنف أو غيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة.

٤٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، صدر أمر عن وزارة الداخلية يقر النظام الجديد للحقوق والواجبات التي على رجال الشرطة إعمالها لدى اقتيادهم المواطنين إلى أقسامهم. وينظم الصك المشار إليه بالتفصيل ترتيب الإجراءات التي يجدر بالمسؤولين اتخاذها كما يرسخ الضمانات الكفيلة بإعمال حقوق المحتجزين.

٥٠ - وفي عام ٢٠١٢، أنشئ في إطار وزارة الداخلية "خط ساخن" لتلقي بلاغات المواطنين بشأن الجرائم وسواها من الانتهاكات التي يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية.

٥١ - وقد بادرت أجهزة إنفاذ القوانين إلى توسيع أشكال التعاون بشكل ملموس مع المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام وممثلي المجتمع المدني. وضماناً للشفافية وبغية قطع الطريق أمام إفلات مرتكبي الأفعال غير القانونية من أفراد الأجهزة الأمنية من العقاب، يقوم أعضاء لجان الإشراف الاجتماعي بانتظام بالكشف على أماكن الاحتجاز، وفقاً للقانون الاتحادي المتعلق بالإشراف الاجتماعي على أعمال حقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز القسري ومساعدة الأشخاص الموجودين في تلك الأماكن.

٥٢- ووفقاً للقانون المشار إليه، يتمتع أعضاء اللجان بالحق في زيارة أماكن الاحتجاز القسري بدون إذن خاص والتحدث إلى الأشخاص المحتجزين هناك في المسائل المتعلقة بإعمال حقوقهم. وتعمل لجان الإشراف الاجتماعي حالياً في ٧٩ منطقة من مناطق روسيا. ويزيد عدد أعضائها الإجمالي على ٧٠٠ شخص. وخلال عام ٢٠١١ والنصف الأول من عام ٢٠١٢، قام أعضاء لجان الإشراف بما يزيد على ٢٤٠٠ زيارة لأماكن الاحتجاز أجروا خلالها ٩٠٠٠ محادثة مع المواطنين الموجودين هناك وتسلموا منهم ١٧٠٠ طلب أُتخذت على أثرها تدابير تحقيق.

٥٣- وبغية تعزيز الإشراف على احترام حقوق الإنسان في أماكن الحبس، وقّع مفوض حقوق الإنسان والدائرة الاتحادية لتنفيذ العقوبات في آذار/مارس ٢٠١١ قراراً مشتركاً بإنشاء فريق عمل لتنسيق إجراءات الإدارات المذكورة فيما يتعلق باحترام حقوق المحتجزين.

٥٤- علاوة على ذلك، أُقيمت علاقات تعاون بين مفوض حقوق الإنسان وأعضاء لجان الإشراف، من جهة، وقسم الهياكل الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإصلاحية والشرطة التابع لمكتب المدير العام لحقوق الإنسان والمسائل القانونية في مجلس أوروبا، من جهة أخرى.

٥٥- وفي سبيل مكافحة المعاملة القاسية من جانب العاملين في أجهزة إنفاذ القوانين، أنشئ في إطار هيكل لجنة التحقيق فرع خاص للتحقيق في القضايا الجنائية المرتبطة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية للمواطنين المحتجزين في السجون.

٥٦- وتنفذ لجنة التحقيق سنوياً ما يوازي ٣٠٠٠ عملية تفتيش بناءً على بلاغات بشأن المعاملة القاسية التي يمارسها العاملون في نظام تنفيذ الأحكام الجنائية. وفي عام ٢٠١٠، رُفعت ٢١ قضية جنائية على أثر النظر في تلك البلاغات، وفي عام ٢٠١١، رُفعت ٣٠ قضية جنائية.

٥٧- وتولي أجهزة إنفاذ القوانين في إقليم مقاطعة شمال القوقاز الاتحادية عناية مركزية لمسائل الإشراف على احترام حقوق المحتجزين. فخلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وحدها، أحررت الأجهزة التابعة لمكتب المدعي العام ٤٤٤ عملية تحقق من شرعية الإجراءات في غرف التحقيق والمؤسسات الإصلاحية في تلك المنطقة، صدر على أثرها ١٩١ بياناً بإزالة الانتهاكات التي تم الكشف عنها.

ظروف احتجاز الأشخاص المقبوض عليهم واخكوم عليهم (التوصيتان رقم ٤ ورقم ٣٥)

٥٨- تتخذ السلطات الروسية مجموعة من التدابير المتساوقة المهادفة إلى تحسين وضع الأشخاص الموجودين في الاحتجاز. وأقرت الحكومة مفهوم تطوير منظومة العقوبات الجنائية في روسيا لغاية عام ٢٠٢٠، وكذلك برنامج العمل الاتحادي المتعلق بتطوير منظومة إنفاذ العقوبات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، الذي ينص على إجراء إصلاحات شاملة للمجالات قيد النظر بغية مواءمتها مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

- ٥٩- وقد تقرر بناء ٢٦ مرفق تحقيق جديداً يسع ل ١٧ ٧٠٧ أماكن في ٢٤ كياناً من كيانات الاتحاد الروسي، تستوفي جميع المعايير الدولية. إضافة إلى ذلك، يُتوخى تشييد وبناء مجمعات في مرافق التحقيق العاملة تسع ل ١٧ ٣٦٧ شخصاً.
- ٦٠- وقد تم خلال فترة البرنامج المذكور إنشاء وتشغيل مرافق إضافية تسع ل ٩ ٣٠٠ شخص. ونتيجة لذلك، يفوق متوسط مساحة الحيز الصحي المخصص لكل فرد محتجز في روسيا حالياً الرقم المنصوص عليه في التشريع الروسي والبالغ أربعة أمتار مربعة للفرد الواحد.
- ٦١- إلى جانب ذلك، أُتخذت تدابير تتعلق بالحبس الفردي للأشخاص المحكوم عليهم للمرة الأولى وكذلك لأصحاب السوابق.

جيم- الحق في حرية الشخصي وحرمة

(التوصية رقم ٣٠)

- ٦٢- تتخذ السلطات الروسية إجراءات منتظمة بهدف تحسين التشريعات وممارسات إنفاذ القوانين في سبيل الحد من عدد الأشخاص المحتجزين رهن المحاكمة وأولئك المحكوم عليهم بقرار من المحكمة.
- ٦٣- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُدخلت تعديلات على المادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على عدم جواز تطبيق الحبس الاحتياطي على الأشخاص المتهمين بارتكاب مجموعة جرائم اقتصادية منصوص عليها في القانون الجنائي.
- ٦٤- وأدخلت أيضاً تصويبات على المادتين ١٠٦ (الكفالة) و١٠٧ (تحديد الإقامة)، على نحو ساهم في توسيع نطاق تطبيق هذين التدبيرين الإلزاميين.
- ٦٥- وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين طبقت المحاكم بحقهم طلبات اللجوء إلى تدبير الحبس الاحتياطي. فكانت المحاكم قد أصدرت ١٨٧ ٨٠٠ قرار بهذا الشأن في عام ٢٠٠٩، بينما لم يتجاوز عدد الطلبات هذا ١٣٥ ٩٠٠ في عام ٢٠١١. أي أن عدد المحبوسين احتياطياً قد تقلص بنسبة ٢٧,٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٩، مما يدل على اتزان النهج الذي تسلكه أجهزة التحقيق والمحاكم إزاء اللجوء إلى ذلك التدبير الإلزامي.
- ٦٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، دخلت حيز النفاذ تصويبات على قانون الإجراءات الجنائية تنص على جواز الاستعاضة عن تدبير الحبس الاحتياطي بتدبير أخف وطأة في حال إصابة المشتبه به أو المتهم بمرض خطير يحول دون احتجازه. وتطويراً لهذا القرار، أقرت الحكومة الروسية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قائمة الأمراض المدرجة في إطار هذا الحكم.

٦٧- في غضون ذلك، يواصل الاتحاد الروسي عملية إضفاء الطابع الإنساني على نظام العقوبات الجنائية.

٦٨- فمنذ عام ٢٠١٠، يجري تطبيق نوع جديد من العقوبة لا علاقة له بالعزل عن المجتمع، يتمثل في تقييد الحرية على نحو يُلزم المحكوم عليهم بالتقييد بحدود معينة (من قبيل عدم الخروج من المنزل في أوقات محددة من اليوم، وعدم تغيير مكان السكن أو مكان العمل أو الدراسة بدون موافقة جهاز الدولة المختص، وسوى ذلك من القيود). وقد تم في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢ تطبيق هذا النوع من العقوبة على ٣٦ ٠٠٠ من الجناة.

٦٩- واعتباراً من عام ٢٠١٤، يُعزّم العمل بنوع جديد من العقوبة هو العمل العقابي الذي سيقوم به المحكوم عليهم في مراكز إصلاحية منشأة خصيصاً لهذا الغرض. ويُعدُّ هذا النوع من العقوبة بديلاً للحبس. ومن شأن تطبيقه أن يساهم في زيادة تقليص أعداد المحكوم عليهم بالحبس.

٧٠- وفي آذار/مارس ٢٠١١، أُدخلت على القانون الجنائي تصويبات تنص على إلغاء الحدود الدنيا للعقوبات بالحبس عن أكثر من ١٠٠ مخالفة، أما فيما يتعلق بمخالفات أخرى، فقد تم العمل بعقوبات غير ذات صلة بالعزل عن المجتمع. وقد أتاح إقرار القانون المذكور للمحاكم تطبيق مُدد عزل أقصر عن المجتمع والتوسع في تطبيق الاحتجاز غير المرتبط بالحرمان من الحرية.

٧١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، نص القانون المتعلق بإدخال تصويبات على القانون الجنائي على توسيع فئة الجرائم المدرجة ضمن الجرائم الخفيفة والمتوسطة. كما نص هذا القانون على جواز استعاضة القاضي عن فئة الجريمة بفئة أخف منها. علاوة على ذلك، حُدّدت الحالات التي يجوز في إطارها إخلاء المسؤولية الجنائية عن أشخاص يرتكبون للمرة الأولى جرائم اقتصادية معينة بعد أن يقدموا تعويضاً عن الخسارة التي تسببوا فيها.

٧٢- وعلى أثر التدابير الآتية الذكر، بلغ عدد المحكوم عليهم بالحبس خلال عام ٢٠١١ ما مجموعه ٢٢٧ ٠٥٠ شخصاً (أي ٢٩ في المائة من مجموع المحكوم عليهم)، في حين كان هذا الرقم قد بلغ في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٢٠٢ ٢٨٩ شخصاً (أي ما نسبته ٣٢,٤ في المائة من مجموع المحكوم عليهم).

٧٣- كذلك، يلاحظ تضائل تدريجي في عدد النساء المحكوم عليهن بالحبس. ففي عام ٢٠١١، حُكِمَ بالحبس على ٢٠ ٧٨٣ امرأة (بلغ هذا الرقم ٣٧٠ ٢٧ في عام ٢٠٠٩)، أو ما تعادل نسبته ١٧,٧ في المائة (شكّلت هذه النسبة ٢٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٩) من المحكوم عليهن كافة خلال الفترة موضع البحث.

٧٤- وتتضاءل تدريجياً ظاهرة احتجاز النساء قبل المحاكمة. ففي حين أن عدد القرارات باحتجاز النساء في عام ٢٠٠٩ بلغ ١٤ ٣٩٤ قراراً، لم يتجاوز هذا العدد ٩ ١٥٣ في عام ٢٠١١. وتشكل النساء المتهمات بارتكاب جرائم خطيرة أو شديدة الخطورة ما يزيد على ٧٠ في المائة من الرقم المشار إليه. إلى جانب ذلك، لا تبادر المحاكم في معظم الحالات إلى تمديد فترة الاحتجاز. ففي عام ٢٠١١، لم تُقرّ المحاكم سوى ٣ ٩٦٦ طلباً من أصل ١١ ٠٥١ طلباً (أي ٣٥,٩ في المائة) لتمديد فترة احتجاز النساء.

٧٥- ووفقاً للقرار رقم ٢٢ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عن المحكمة العليا المنعقدة بكامل هيئتها، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة تطبيق تدبير الاحتجاز المؤقت في حالة النساء اللواتي لديهن أطفال قُصّر. فلدى تلقي المحكمة لالتماسات تطبيق التدبير الإلزامي المتمثل في الاحتجاز المؤقت بحق أولئك المشتبه بهم أو المتهمات، ينبغي أن يتوفر لدى المحكمة بيانات تثبت أن ثمة أقرباء أو أشخاصاً آخرين سيعتنون بالأطفال أو أن أولئك الأطفال موجودون في مؤسسات تُعنى بهم.

٧٦- أما فيما يتعلق بالحوامل والنساء اللواتي لديهن أطفال تقل أعمارهن عن الرابعة عشرة، يُطبق على نطاق واسع الحكم المنصوص عليه في المادة ٨٢ من القانون الجنائي الذي ينص على إرجاء تنفيذ العقوبة إلى حين بلوغ الطفل سن الرابعة عشرة، وهو أمر يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية حقوق الطفل وتأمين تربيته. إلى جانب ذلك، تنص المادة المذكورة من القانون الجنائي على قيام المحكمة، لدى بلوغ الطفل سن الرابعة عشرة، إلى إعفاء المحكوم عليها من قضاء عقوبتها أو الجزء المتبقي من عقوبتها مع إلغاء الحكم، أو الاستعاضة عن الجزء المتبقي من العقوبة بعقوبة أخف.

٧٧- وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أوردت سجلات الدوائر الجنائية ما مجموعه ٧ ٧٥٠ امرأة مُنحت حق إيقاف تنفيذ العقوبة. وتتولى هذه الدوائر بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية لرعاية الطفولة الإشراف على شروط إيقاف تنفيذ العقوبة، ولا سيما الجزء المتعلق بتنفيذ النساء لالتزامهن حيال تربية الأطفال والعناية بهم. وفي حال عدم الامتثال لتلك الالتزامات، تُتخذ تدابير لحماية حقوق الطفل.

دال- مكافحة الاتجار بالأشخاص

(التوصية رقم ٣٤)

٧٨- تواصل السلطات الروسية اتخاذ تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والدولي بهدف مكافحة الاتجار بالبشر، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل للاتفاقية.

٧٩- وعلى مستوى رابطة الدول المستقلة، أقر قانونان نموذجيان بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لضحايا هذه الجريمة، فضلاً عن توصيات لتوحيد ومواءمة تشريعات الدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة في هذا المجال. وقد أُعدَّت القوانين النموذجية المشار إليها استناداً إلى التجربة الدولية في مجال مكافحة هذا النوع من الجرائم، وهي تغطي كامل التدابير الهادفة إلى منع هذه الجريمة والكشف عنها ومعالجتها ومعاقبة المذنبين وتقديم المساعدة للضحايا.

٨٠- وتتولى السلطات الروسية تنفيذ برنامج التعاون بين الدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. كما يقوم مكتب المدعي العام، في إطار اتفاقية التعاون بين المدعين العامين للدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة، بتبادل المعلومات والتجارب في الميدان ذي الصلة، كما يعقد لقاءات عمل ويقوم بزيارات إلى المناطق الحدودية التي توجد فيها هذه المشاكل.

هاء- الحق في محاكمة عادلة (التوصيات أرقام ٣٥-٣٨)

٨١- ينظّم الدستور وسواه من النصوص التشريعية للاتحاد الروسي عمل السلطة القضائية وإقامة العدل في البلد. وتتقيد روسيا بشدة بالمعايير الدولية النازمة لإقامة العدل سعياً منها إلى تحقيق أقصى درجة ممكنة من حماية حقوق الإنسان وحرياته.

إصلاح النظام القضائي

(التوصيات أرقام ٣٥-٣٧)

٨٢- بغية النهوض بنوعية وفعالية النظر في الدعاوى وتنفيذ القرارات القضائية، وكذلك تعزيز ثقة السكان في السلطات القضائية الروسية، يجري العمل على إصلاح النظام القضائي.

٨٣- ففي شباط/فبراير ٢٠١١، أقرَّ القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بالمحاكم العادية في الاتحاد الروسي، وقد أرسى هذا القانون الأسس القانونية والتنظيمية لعمل منظومة المحاكم ذات الصلة. وفضلاً عن ذلك، أُتخذت تدابير قانونية وتنظيمية لمواءمة عمل المحاكم المختلفة الاختصاصات والوصول به إلى المستوى الأمثل، بما يشمل إدراج الاستئناف في اختصاص المحاكم العادية لجميع فئات القضايا. ومنذ عام ٢٠١٢، يندرج الاستئناف في عمل المحاكم العادية التي تنظر في القضايا المدنية؛ وصار يُعمل به كذلك منذ عام ٢٠١٣ فيما يتعلق بالقضايا الجنائية.

٨٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقرَّ قانون يُنشئ، في إطار منظومة هيئات التحكيم، محكمة للحقوق الفكرية، بما يتيح النظر بأقصى درجة من الفعالية في النزاعات المتعلقة بهذا الميدان الهام من العلاقات الاجتماعية.

٨٥- ووفقاً للقانونين الاتحاديين رقم ١٩٣ و رقم ١٩٤ المؤرخين ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، هُيئت الظروف، في إطار ممارسة إنفاذ القوانين الروسية، للاستعانة بإجراء بديل لتسوية المنازعات بمشاركة شخص مستقل هو الوسيط (ما يُدعى إجراء الوساطة).

٨٦- ووفقاً للتصويبات التي أُدخِلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على قانون الإجراءات المدنية، يمكن اعتبار ما تخلص إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من وقوع انتهاك لأحكام اتفاقية حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أساساً لإعادة النظر في القرار في ضوء الظروف الجديدة. وتنصّ المواد ذات الصلة من قانون الإجراءات الجنائية وقانون إجراءات التحكيم كذلك على هذه الإمكانية.

٨٧- وأقرّ القانون الاتحادي رقم 68-FZ المؤرخ ٣٠ نيسان أبريل ٢٠١٠ الذي ينصّ على ضمانات تعويضية تكفل للمواطنين الحق في محاكمة ضمن مهلة معقولة والحق في تنفيذ قرار المحكمة القاضي باقتطاع الموارد من الميزانية العامة للاتحاد الروسي ضمن مهلة معقولة. ويُعدُّ انتهاك المهل المعقولة أساساً لمنح التعويض المالي. ويؤكد العديد من أمثلة العرف القضائي الروسي فعالية الوسيلة المنشأة للحماية القانونية والمُعترف بها من جانب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٨٨- وفي إطار تطبيق مبدأ العلنية والشفافية في عمل المحاكم، دخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ القانون الاتحادي المتعلق بنشاط المحاكم في الاتحاد الروسي. وينصُّ هذا القانون على ضمانات لحصول أي أشخاص معينين على أي معلومات تمهمهم فيما يتعلق بعمل النظام القضائي الروسي والعاملين فيه.

٨٩- وتوضع المعلومات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها المحاكم العادية وهيئات التحكيم والمحكمة الدستورية، فضلاً عن نصوص القرارات القضائية، على شبكة الانترنت.

٩٠- وضماناً لمبدأ استقلالية السلطة القضائية، أُدخِلت في تموز/يوليه ٢٠٠٩ تعديلات على القانون المتعلق بمركز القضاة في الاتحاد الروسي. وتنصُّ هذه التعديلات على إلغاء مدة التعيين الأولية للقاضي الاتحادي لفترة ثلاث سنوات، وجواز تعيينه في هذا المنصب لفترة غير محدّدة لهذا المنصب بما يسهم على نحو ملموس في تعميق أثر مبدأ عدم جواز عزل القاضي، وهو مبدأ يضمن استقلاليته.

٩١- علاوةً على ذلك، أُدخِلت تعديلات على القانون الاتحادي المتعلق بالمحاكم العادية في الاتحاد الروسي تلغي الحدّ الأقصى لسن بقاء رئيس المحكمة العليا في منصبه، وتتيح تعيين نوابه أكثر من مرة.

٩٢- أما فيما يتعلق بضمان استقلالية السلطة التنفيذية، اتخذت المحكمة الدستورية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١ قراراً، هو القرار رقم 19-P، بعدم دستورية الأحكام القانونية التي تجيز رفع قضية جنائية على قاضٍ استناداً إلى توصيف الجريمة المنصوص عليه في المادة ٣٠٥ من القانون

الجنائي (إصدار حكم أو قرار أو أمر قضائي غير قانوني عن سابق علم)، في حال دخل الحكم القضائي المتهم القاضي بإصداره حيز النفاذ ولم يتم إلغاؤه وفقاً للأصول المرعية في القانون الإجرائي.

٩٣- وأشارت المحكمة الدستورية، في قرارها رقم 9-P المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، إلى عدم جواز إخضاع القاضي لإجراء تأديبي بإنهاء خدمته مبكراً بسبب خطأ قضائي، في حال جاء بتصرف في إطار الاستنساب القضائي ولم يرتكب انتهاكات خطيرة لدى تطبيق أحكام القانون الوضعي والإجرائي تجعل استمراره في ممارسة مهامه القضائية أمراً متعذراً.

٩٤- وبغية الحيلولة دون ارتكاب القضاة انتهاكات تندرج في إطار الفساد، أُدخلت تعديلات على قانون مركز القضاة في الاتحاد الروسي أدرجت مفهوم "تضارب المصالح" الذي يحول دون مشاركة القاضي في النظر في القضية. كذلك أُدرج بند يتعلق بالتزام القضاة بتقديم معلومات عن مداخيلهم وممتلكاتهم وما عليهم من التزامات عقارية.

٩٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أُدخلت تعديلات على التشريع الإجرائي تنص على نظام تشكيل هيئة المحكمة على نحو يراعي عبء العمل وتخصّص القضاة، بحيث يُستبعد أي تأثير على ذلك التشكيل من جانب أشخاص لهم مصلحة في نتائج المحاكمة، ويشمل ذلك استخدام نُظم المعلومات الآلية.

٩٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أقر القانون الدستوري الاتحادي المتعلق بالإجراءات القضائية التأديبية التي تمّ بموجبها إنشاء جهاز تأديبي خاص مكوّن من قضاة المحكمة العليا وهيئة التحكيم العليا للنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات هيئات تأهيل القضاة فيما يتعلق بإنهاء خدمة القضاة مبكراً.

النظر في قضايا القصر (التوصية رقم ٣٨)

٩٧- أولى التشريع الروسي عناية دقيقة لمسألة إنشاء محاكم خاصة للأحداث تنظر في قضايا القصر. ونتيجة لذلك أُتخذ قرار بشأن مجموعة تدابير تهدف إلى حماية الأحداث استناداً إلى المؤسسات القائمة في النظام القضائي الوطني.

٩٨- ويستند القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الحاليان إلى مبادئ القانون الدولي ومعايره في مجال قضاء الأحداث، وينص القانونان على ضمانات فعّالة لزيادة حماية حقوق القصر.

٩٩- ويحدّد القانون الجنائي (الفصل الخامس، المواد ٨٧-٩٦) عدداً من الخصائص الجوهرية لمسؤولية القصر. فلا يجوز تحميل المسؤولية الجنائية لشخص لم يبلغ لحظة ارتكاب الجريمة سن الرابعة عشرة. ووفقاً للمادة ٨٩ من القانون الجنائي، لا بدّ لدى تحديد عقوبة القاصر مراعاة ظروف حياته وتربيته، ومستوى نموه النفسي، وسوى ذلك من خصائص شخصيته، فضلاً عن تأثير البالغين عليه. وتشكل صفة القاصر ظرفاً مخففاً للعقوبة.

١٠٠- إلى جانب ذلك، تنصُّ المادة ٩٠ من القانون الجنائي على جواز إعفاء القاصر الذي يرتكب جريمةً بسيطةً أو متوسطة الخطورة من المسؤولية الجنائية في حال أُقرَّ بإمكان إصلاحه عن طريق تطبيق تدابير التربية الجبرية.

١٠١- ويجدّد الفصل ٥٠ (المواد ٤٢٠-٤٣٢) وسواه من أحكام قانون الإجراءات الجنائية خصائص المحاكمات الجنائية المتعلقة بالقصر. وينص حق المتهم القاصر في الحماية على جواز مشاركة ممثلي القاصر الشرعيين، إلى جانب محاميه، في التحقيق والنظر في القضية، وذلك منذ لحظة أول استجواب للقاصر في حال اعتباره مشتبهاً به أو متهماً.

١٠٢- ولدى استجواب القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من العمر، لا بدّ من مشاركة مرب أو طبيب نفسي. ولدى النظر في قضية القاصر في المحكمة، لا يُطبَّق نظام المحاكمة الخاص الذي يستوجب اعتراف المدعى عليه بالتهم المنسوبة إليه وعدم ضرورة إجراء تحقيق قضائي.

١٠٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنشأ مجلس قضاة روسيا فريق عمل معنياً بوضع آليات قضاء الأحداث وإدماجها في نظام القضاء الروسي وتطويرها. وتتمثل مهمة هذا الفريق في المساعدة على إدماج المعايير القانونية الدولية لقضاء الأحداث في ممارسة المحاكم الروسية، فضلاً عن النهوض بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لدى النظر في الإصلاحات ذات الصلة.

١٠٤- وفي الوقت الحالي، يتمّ اللجوء إلى تدابير قضاء الأحداث في عمل المحاكم العادية لـ ٥٢ كياناً من كيانات الاتحاد.

١٠٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، وبغية تعميم الممارسة المتعلقة بقضايا جرائم الأحداث، أصدرت المحكمة العليا المنعقدة بكامل هيئتها قراراً "بشأن الممارسة القضائية لتطبيق التشريع الذي ينظم خصائص المسؤولية الجنائية للأحداث ومعاقبتهم". ووجّهت المحكمة العليا انتباه المحاكم الدنيا إلى أنه لا بدّ لهذه المحاكم، لدى النظر في قضايا الأحداث الجنائية، وإلى جانب التقيّد بالتشريع الجنائي الوطني والتشريع المتعلق بالإجراءات الجنائية، من مراعاة أحكام الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. إلى جانب ذلك، وفي حال نصّت معاهدة دولية تدخل روسيا طرفاً فيها على ما يخالف أحكام التشريع الروسي، وجب على المحاكم، وفقاً لما هو منصوص عليه في الجزء الثالث من المادة ١ من قانون الإجراءات الجنائية، تطبيق قواعد المعاهدة الدولية.

١٠٦- ووفقاً لموقف المحكمة العليا المنعقدة بكامل هيئتها، ينبغي أن ينظر في قضايا الأحداث أكثر القضاة خبرة. ويتطلب تخصص القضاة في قضايا الأحداث ضرورة تطوير كفاءتهم المهنية عن طريق تثقيفهم وإعادة تأهيلهم لا في المسائل القانونية فحسب بل وفي المسائل المتعلقة بالتربية، وعلم الاجتماع، وعلم نفس القصر، وعلم الجريمة، وعلم نفس الضحايا، وتطبيق التدابير الخاصة بالأحداث المستخدمة في إطار التشريع الإجرائي.

واو- الحق في احترام الحياة الخاصة

(التوصية رقم ٤١)

١٠٧- ووفقاً للدستور، تحمي الدولة الكرامة الشخصية. ولا شيء يمكن أن يشكل أساساً للانتقاص من هذه الكرامة. ولكل فرد الحق في حرمة انتهاك حياته الشخصية، وخصوصيته الشخصية والأسرية، وحماية شرفه وسمعته.

١٠٨- وتنظر المحاكم سنوياً فيما يزيد على ٥٠٠٠ قضية مدنية تتعلق بالدفاع عن الشرف والكرامة والسمعة المهنية.

١٠٩- وفي الوقت نفسه، تولى أجهزة إنفاذ القوانين عنايةً متزايدة للتحقيق في القضايا المتصلة بانتهاكات الحق في الشرف والكرامة الشخصيين وسوى ذلك من الحقوق والحريات الدستورية للمواطن. ففي عام ٢٠١١، حُكِمَ على ٢٢ شخصاً (١٠ أشخاص في عام ٢٠٠٩) بتهمة انتهاك أمن الحياة الشخصية، بينما اتُّهِمَ ١١٥ آخرون بانتهاك سرية المراسلات أو المحادثات الهاتفية أو المراسلات البريدية أو سوى ذلك من وسائل الاتصال (في مقابل ٦٧ في عام ٢٠٠٩).

١١٠- وفي عام ٢٠١٠، طرأت على قانون الإجراءات الجنائية تغييراتٌ تحدّد بوضوح نظام تعويض المواطنين في حالة ردّ الاعتبار لهم في إطار المحاكمات الجنائية، على نحو ساهم في إنشاء آلية فعّالة للحصول على الموارد المالية ذات الصلة.

زاي- الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة أو السكن

(التوصيتان رقم ٤٠ ورقم ٥١)

١١١- يحقُّ لكل شخصٍ موجودٍ شرعاً في إقليم الاتحاد الروسي التنقل بحرية واختيار مكان إقامته وسكنه، ومغادرة حدود الاتحاد الروسي بحرية والعودة إليه دون عراقيل.

١١٢- ويتواصل في روسيا العمل بنظام الإبلاغ عن تسجيل مكان الإقامة والسكن، وهو نظام يكفل الحق في التنقل بحرية واختيار مكان السكن. والقانون، إذ ينيط بمواطني الاتحاد الروسي التزام التسجيل وفق مكان الإقامة والسكن، إنما ينص في الوقت نفسه على أن التسجيل أو انعدامه لا يمكن أن يشكل أساساً لتقييد حقوق وحريات المواطن أو شرطاً لإعمال تلك الحقوق والحريات.

١١٣- وفي عام ٢٠١٢، أقرت رئاسة الاتحاد الروسي مفهوم سياسة الدولة المتعلقة بالهجرة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥، وهو مفهوم ينطوي على أحكام تهدف إلى مساعدة المواطنين الأجانب على التكيف والاندماج في المجتمع الروسي.

١١٤- وتسدى المشورة في جميع كيانات الاتحاد الروسي للمواطنين الأجانب بشأن أسس التشريع الروسي المتعلق بالهجرة استناداً إلى المراكز المتعددة الوظائف لتقديم الخدمات الحكومية والبلدية.

١١٥- وعززت السلطات الروسية التعاون الدولي مع الأجهزة المختصة في الدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة فيما يتعلق بعقد الاتفاقات الثنائية الهادفة إلى تطبيق آلية التعيين المنظم للقوى العاملة الأجنبية.

١١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقّعت روسيا على اتفاقية الدول الأطراف في رابطة الدول المستقلة المتعلقة بالوضع القانوني للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتي تنظم مسائل التعاون في مجال هجرة اليد العاملة وحماية حقوق العمال المهاجرين.

١١٧- وفي عام ٢٠١١ أُخضع ١٨ ٠٠٠ مواطن ومنظمة لعقوبات إدارية لانتهاكهم أنظمة تشغيل المواطنين الأجانب في إقليم الاتحاد الروسي (بلغ عدد المعاقبين إدارياً في عام ٢٠٠٩ ما يناهز ١٠ ٠٠٠).

حاء- حرية الفكر والوجدان والدين

(التوصية رقم ٤١)

١١٨- وفقاً للدستور، لا يجوز فرض أي دين بوصفه ديناً للدولة أو ديناً إلزامياً. والجمعيات الدينية منفصلة عن الدولة ومتساوية أمام القانون. وحرية الوجدان وحرية المعتقد مكفولتان وكذلك المساواة في حقوق الإنسان والمواطن وحريةهما بصرف النظر عن الموقف من الدين أو المعتقدات الدينية.

١١٩- ويكرّس القانون الاتحادي المتعلق بحرية الوجدان والجمعيات الدينية مفهوم الجمعيات الدينية وأشكالها والضمانات المتعلقة بنشاطها، فضلاً عن ضمان عدم تدخل أي من الدولة أو الجمعيات الدينية في شؤون الآخر.

١٢٠- وتوجد حالياً في إقليم الاتحاد الروسي جمعيات دينية مسجلة تمثل ٦٠ طائفة. إلى جانب ذلك، لا تقتصر حرية عمل الجمعيات الدينية على تلك المسجلة حسب الأصول، بل تتعداها إلى الجمعيات غير المسجلة أيضاً.

١٢١- وفي إطار تنفيذ الالتزامات التي أخذها الاتحاد الروسي على عاتقه لدى الانضمام إلى مجلس أوروبا، أُقر في عام ٢٠١٠ قانون ينظم تحويل الأملاك ذات الصبغة الدينية الموجودة في عهدة الدولة أو البلديات إلى المنظمات الدينية.

١٢٢- وينصُّ التشريع الحالي على جواز الاستعاضة عن الخدمة العسكرية الإلزامية بخدمة مدنية بديلة في حال تعارضت تلك الخدمة مع معتقدات المواطن أو عقيدته الدينية.

١٢٣- ومنذ عام ٢٠١٢، يجري في إطار منهاج الصف الرابع للمدارس العامة تدريس مادة إلزامية بعنوان "أسس الثقافات الدينية والأخلاقيات المدنية". ويتولى تدريس هذه المادة أساتذة مدنيون، ويهدف هذا المقرر إلى تزويد التلامذة لا بالمعارف اللاهوتية بل بالمعارف الثقافية المختلفة. ومن شأن دراسة هذه المادة أن تساهم في تعزيز روح التسامح لدى التلامذة إزاء ممثلي الثقافات الأخرى والنهوض بمستوى التواصل بين القوميات.

طاء- حرية التعبير عن الرأي

(التوصيات أرقام ٤٣-٤٧ و ٥٠)

١٢٤- يكفل الدستور لكل فرد حرية التعبير. ولا يجوز إرغام أي شخص على التعبير عن آرائه ومعتقداته أو الامتناع عن ذلك. ولكل فرد الحق في التماس المعلومات والحصول عليها ونقلها وإنتاجها ونشرها بأي وسيلة مشروعة كانت.

١٢٥- ووفقاً للقانون الاتحادي الذي أُقرَّ في عام ٢٠٠٩ بشأن ضمان الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط أجهزة الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي، تتضمن المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات معلومات تفصيلية دائمة عن نشاط تلك الأجهزة، بما في ذلك مشاريع الصكوك القانونية التي تعمل على وضعها.

١٢٦- ولكل فرد الحق في اللجوء مجاناً إلى أجهزة الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي أو أي مسؤول عن تلك الأجهزة والهيئات، وهذا يشمل توجيه النقد إلى تلك الأجهزة أو أولئك المسؤولين. وفي عام ٢٠١٠، أدخلت تعديلات على القانون المنظم لعملية النظر في طلبات المواطنين على نحو يتيح التخاطب إلكترونياً ويقلص مُدد إعداد الردود على تلك الطلبات.

١٢٧- ويتضمن الموقع الإلكتروني الرسمي لمفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي معلومات عن الأنظمة المتعلقة باللجوء إلى الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان، كما يتضمن نماذج للشكاوى، فضلاً عن أحكام الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجوز لكل فرد الاطلاع على تلك المعلومات.

١٢٨- ويرد في المناهج التعليمية للمدارس المتوسطة والمعاهد العليا سرد للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته. فمقرر "حقوق الإنسان" يُدرَّس في ٤٠ معهداً عالياً روسياً. وفي بعض المعاهد العليا تُدرَّس مقررات خاصة بشأن حقوق الإنسان.

١٢٩- وحرية الإعلام مكفولة. والرقابة محظورة. ويعمل في إقليم روسيا ما يزيد على ٨٨ ٠٠٠ وسيلة إعلام مطبوعة وإلكترونية.

١٣٠- وبغية توسيع نطاق إعلام المواطنين بشكل موثوق وشامل، يجري حالياً وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٤٥٥ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ العمل على إطلاق القناة التلفزيونية المستقلة "تلفزيون روسيا العام".

١٣١- وفي عام ٢٠٠٩، دخل حيز النفاذ القانون الاتحادي المتعلق بضمانات المساواة بين الأحزاب البرلمانية في إلقاء الضوء على نشاطها من جانب القنوات التلفزيونية والإذاعية العامة، وهو قانون يُرسخ مبدأ نشر المعلومات عن نشاط كل حزب مُمثل في البرلمان بالقدر نفسه.

١٣٢- وتتولى هيئات عديدة حماية حقوق الصحفيين ومصالحهم المشروعة، وفي جملتها الوحدات المختصة التابعة لوزارة الاتصالات والإعلام التي تحقق في جميع المسائل المتعلقة بإعاقة عمل الصحفيين ومنعهم من الحصول على المعلومات، والاعتداء عليهم. ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تم النظر في ٨٥ حالة تتصل بمحاولات إعاقة النشاط المدني لوسائل الإعلام وانتهاك حقوق الصحفيين. ومن بين هذه الحالات ١٧ محاولة تتصل بالمساس بحياة الصحفيين وصحتهم.

١٣٣- وافتتح على موقع وزارة الاتصالات والإعلام الإلكتروني خط ساخن للمحررين والصحفيين. وفي إطار التعاون مع مؤسسة غلاسكوت للدفاع عن حرية الصحافة، يجري تبادل المعلومات بشأن حالات منع الصحفيين من ممارسة نشاطهم المشروع.

١٣٤- وتخضع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين لنظام مشدّد من جانب أجهزة إنفاذ القوانين الروسية.

١٣٥- ونتيجة التحقيق الناجح في القضية الجنائية المتعلقة بمقتل المحامي ستانيسلاف ماركيلوف ومراسلة صحيفة "نوفايا غازيتا" أنستاسيا بابوروا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أدانت محكمة مدينة موسكو في ٦ أيار/مايو ٢٠١١ نيكيتا تيخونوف وييفغينيا خاسيس بارتكاب تلك الجريمة. وحُكم عليهما بالسجن لمدتين مختلفتين. وأثبتت المحكمة أن جريمة قتل المحامي ماركيلوف ارتكبت بسبب ممارسته لنشاطه المهني في حماية حقوق المواطنين المناهضين للفاشية. أما الصحفية بابوروا التي كانت ترافق المحامي ماركيلوف لحظة قتله، فقد تمت تصفيتا لكونها شاهداً على تلك الجريمة.

١٣٦- وفي إطار التحقيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في مقتل الصحفية آنا بوليتكوفسكايا بجريدة "نوفايا غازيتا"، اهتمت أجهزة التحقيق ستة أشخاص اعترف أحدهم بذنبه كاملاً وهو يتعاون تعاوناً وثيقاً مع التحقيق في سبيل إثبات الوقائع الحقيقية في هذه القضية.

١٣٧- وتحقق أجهزة إنفاذ القوانين في القضية الجنائية المتعلقة باختطاف ومقتل المدافعة عن حقوق الإنسان ناتاليا إستيميروا في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقامت أجهزة إنفاذ القوانين باستجواب أكثر من ٣٠٠ شاهد، وأجرت ما يربو على ١٠٠ تحليل جنائي، ونظرت في أكثر من ٤٠٠٠ بيان وارد من المواطنين والمنظمات. وصدر أمر دولي بالبحث عن الشخص المشتبه بارتكابه الجريمة.

١٣٨- ويتواصل التحقيق في القضية الجنائية المتعلقة بالاعتداء الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على الصحافي أوليغ كاشين العامل في صحيفة "كوميرسانت". وأشارت الرواية الرئيسية لأجهزة إنفاذ القوانين إلى أن فعل الاعتداء وقع بسبب النشاط المهني الذي كان كاشين يمارسه بوصفه صحفياً.

ياء- الحق في حرية تكوين الجمعيات

(التوصية رقم ٤٢)

١٣٩- وفقاً للمادة ٣٠ من الدستور، لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات، بما في ذلك الحق في إنشاء نقابات للدفاع عن مصالحه. وحرية نشاط الجمعيات مكفولة.

١٤٠- وينص التشريع على ما يزيد على ٢٠ شكلاً من أشكال المنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات، والمؤسسات الدينية، وفروع المنظمات الدولية غير الحكومية والأجنبية غير الربحية.

١٤١- وفي الوقت الحالي، يوجد في روسيا ما يزيد على ٢١٠.٠٠٠ منظمة غير ربحية مسجلة، ٥٠ في المائة منها تقريباً من الجمعيات، بينما تبلغ نسبة المؤسسات الدينية أكثر من ١٠ في المائة. إلى جانب ذلك، يتزايد نمو عدد الجمعيات المنشأة حديثاً.

١٤٢- ويعمل في روسيا ٢٤٥ فرعاً وممثلة للمنظمات الدولية التابعة لمنظمات غير حكومية غير ربحية.

١٤٣- ويجري سنوياً بموجب قرارات صادرة عن رئاسة الاتحاد الروسي تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية غير الربحية المشاركة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني، عن طريق تخصيص هبات لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها ذات الأهمية الاجتماعية الخاصة. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، حُصص ما يزيد على أربعة مليارات روبل من الميزانية الاتحادية لهذه الأغراض.

١٤٤- وقد ساهمت التعديلات التي أُدخلت في نيسان/أبريل ٢٠١٢ على القانون الاتحادي المتعلق بالأحزاب السياسية مساهمة فعالة في تخفيف الشروط المفروضة على أنظمة إنشاء تلك الأحزاب وعملها. وبوجه خاص، ساهمت الصيغة الجديدة للقانون في خفض عدد الأعضاء اللازم لتسجيل الحزب السياسي من ٤٠.٠٠٠ إلى ٥٠٠ شخص. علاوة على ذلك، أُلغيت الشروط المتعلقة بعدد أعضاء الأحزاب السياسية في الفروع الإقليمية. ورفُع سقف مدة تقديم الأحزاب للتقارير وخضوعها للتفتيش من جانب وزارة العدل من سنة إلى ثلاث سنوات.

١٤٥- وبحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، كان ثمة أربعون حزباً سياسياً مسجلاً و ١٨١٠ فرع إقليمية لها.

١٤٦- وبالإضافة إلى ذلك، أُدخل عدد من التعديلات على قانون انتخابات النواب في مجلس الدوما التابع للاتحاد الروسي. وخفضت نسبة الحد الأدنى الذي يتيح لأي حزب أن يتقدم للانتخابات للحصول على مقاعد في مجلس الدوما من ٧ إلى ٥ في المائة. علاوة على ذلك، دخلت حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تعديلات على التشريع تنص على اقتراع مواطني الاتحاد الروسي مباشرة لانتخاب كبار مسؤولي كيانات الاتحاد الروسي.

كاف- الحق في حرية التجمُّع

(التوصيتان رقم ٤٢ ورقم ٤٩)

١٤٧- يكفل التشريع الروسي الحق في التجمُّع السلمي، دون سلاح، وعقد الاجتماعات والحشود والمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات. ويشكّل الحق الذي يكرسه الدستور في القيام بتحركات عامة شكلاً هاماً من أشكال مشاركة المواطنين وجمعياتهم في إدارة شؤون الدولة. وينص القانون الاتحادي المتعلق بالاجتماعات والحشود والمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات على نظام للإخطار بتنظيم التحركات العامة بغية تأمين النظام العام، مما يعني التزاماً من جانب منظم التحرك العام بإرسال إخطار بإجراء هذا التحرك إلى جهاز السلطة التنفيذية التابع لكيان الاتحاد أو جهاز الحكم الذاتي المحلي.

١٤٨- ووفقاً للتغييرات التي أُدخلت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ على القانون الاتحادي المتعلق بالاجتماعات والحشود والمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات، لا يجوز لجهاز السلطة أن يُعيق إجراء التحرك العام إلا في الحالات التي يكون فيها الإخطار مقدماً من شخص ينص القانون على عدم أحقيته في تنظيم تحرك عام، أو في حال كان القانون يحظر إجراء التحرك العام في المكان المشار إليه في الإخطار.

١٤٩- علاوة على ذلك، تنص هذه التعديلات على صلاحية السلطات الإقليمية في تحديد الأماكن المخصصة لتجمُّع المواطنين من أجل التعبير عن آرائهم دون إبلاغ السلطات مسبقاً بذلك.

١٥٠- وينص قرار المحكمة الدستورية رقم 12-P المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ والحكم رقم 705-O-O الصادر عنها في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على ضمانات إضافية لإنفاذ الحق في حرية التجمُّع.

رابعاً - الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

ألف - الحق في الضمان الاجتماعي

(التوصيات أرقام ٢٦ و ٥٣ و ٥٤)

١٥١- يكمن المرجحان الرئيسيان لوضع الاستراتيجية الوطنية للضمان الاجتماعي والنهوض برفاه السكان ولتنفيذ تلك الاستراتيجية، في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

١٥٢- وبحلول نهاية عام ٢٠١١، تجاوز الاقتصاد الروسي آثار الأزمة الاقتصادية، مبرهنًا عن نمو مضطرد في الإنتاج الصناعي والنتائج المحلي الإجمالي. وقد نفذت التزامات الدولة الاجتماعية برمتها. علاوة على ذلك، رُفعت مستويات أجور العاملين في المؤسسات الممولة من الميزانية بنسبة ١٣ في المائة، كما رُفع الحد الأدنى للأجور، وفاق مستوى مؤشرات الاستحقاقات الاجتماعية مستوى التضخم. علاوة على ذلك، زادت المعاشات التقاعدية بنسبة كبيرة. واليوم، لا يوجد في روسيا متقاعدون يقل دخلهم عن حد الكفاف.

١٥٣- وتكتسي السياسة التي تنتهجها الدولة بشأن العمالة خلال فترة الأزمة طابعاً اجتماعياً ملموساً كذلك. وقد اتخذت الدولة تدابير إضافية دعماً لهذه السياسة، واستفاد من تلك التدابير أكثر من ٤٢ مليون ونصف مليون شخص. وأسفر ذلك عن تراجع البطالة إلى مستوى ما كانت عليه قبل الأزمة، أي ٤,٤ ملايين شخص (أو ما توازي نسبته ٥,٨ في المائة من مجموع السكان الناشطين اقتصادياً).

١٥٤- ونتيجة للتدابير التي اتخذتها السلطات الروسية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، واصلت نسبة السكان ذوي الدخل التي تقل عن مستوى الفقر المطلق انخفاضها بحيث وصلت إلى ١٢,٨ في المائة (من ١٩,٥ مليون شخص في عام ٢٠٠٧ إلى ١٨,١ مليون شخص في عام ٢٠١١). ووفقاً لبيانات الإحصاء السكاني لعموم روسيا، تم في عام ٢٠١٠ تسجيل ٣٤ ٠٠٠ أسرة معيشية بدون مأوى. وهذا يشكل نسبة لا تتجاوز ٠,٠٤ في المائة من مجموع سكان روسيا. وقد انخفض عدد هؤلاء المواطنين إلى النصف منذ عام ٢٠٠٢.

باء - حماية حقوق الأسرة والأطفال والنساء

(التوصيات أرقام ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٩)

١٥٥- تتحمل الدولة الروسية المسؤولية الدستورية عن حماية الأسرة والطفولة. وينظم التشريع العلاقات ذات الصلة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وسواها من المعاهدات الدولية التي دخل الاتحاد الروسي طرفاً فيها.

١٥٦- وعلى المستوى الاتحادي وفي جميع كيانات الاتحاد، توجد مكاتب تابعة لمفوضية حقوق الطفل يتّسم نشاطها بأهمية كبرى في تنسيق الجهود التي تبذلها الكيانات كافة في إطار نظام حماية الأطفال.

١٥٧- ووفقاً لأحكام المادة ٢٢ من القانون الاتحادي المتعلق بالضمانات الأساسية لحقوق الطفل في الاتحاد الروسي، تتولى الحكومة سنوياً صياغة ونشر تقرير حكومي عن أوضاع الأطفال والأسر ذات الأطفال بغية تزويد أجهزة السلطة بمعلومات تحليلية موضوعية منظمّة بشأن المسائل ذات الصلة. ووفقاً لقرار الحكومة رقم ٢٤٨ المؤرّخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، تقرّر إجراء مناقشة عامة إلزامية للتقرير.

١٥٨- وبموجب المرسوم الرئاسي رقم ٧٦١ المؤرّخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُقرت استراتيجية العمل الوطنية لمصلحة الأطفال للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، التي ترسي الاتجاهات والمهام الرئيسية لسياسة الدولة الرامية إلى حماية الأطفال، فضلاً عن الآليات الرئيسية لتنفيذ تلك السياسة، والمستندة إلى مبادئ القانون الدولي ومعايير المتعارف عليها دولياً.

١٥٩- إضافة إلى ذلك، تضطلع السلطات الروسية، في إطار تطبيق البرامج الشاملة لتحسين الوضع الديمغرافي في البلد، بتدابير تهدف إلى الوقاية من اليتيم الاجتماعي، وتطوير أشكال مختلفة من الاستقرار الأسري للأطفال اليتامى، وتحسين التنظيم القانوني للمسائل المتعلقة برعاية القصر.

١٦٠- وأتاحت التدابير المتخذة خلال السنوات الخمس الماضية تهيئة الظروف الملائمة لتشكيل منظومة فعّالة لحماية حقوق الطفل المتعلقة بالعيش والتربية في إطار أسرة. وقد تراجع عدد الأطفال اليتامى الجدد بنسبة ٣٥ في المائة خلال السنة (كان عددهم ١٢٧ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٦ فأصبح ٨٢ ٢٠٠ في عام ٢٠١٢). كما انخفض بنسبة ١٩ في المائة عدد الوالدين المحرومين من حقوق الوالدين (من ٦٢ ٨٠٠ شخص في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٠ ٧٠٠ في عام ٢٠١١). وتراجع عدد الأطفال الموجودين في دور الأيتام بنسبة ٣٥ في المائة (من ١٢٣ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٩ ٩٠٠ في عام ٢٠١١). كذلك، تدنّت بنسبة ٢٩ في المائة عدد الأطفال المحتاجين إلى رعاية أسرية والموجودين في قاعدة البيانات الحكومية المتعلقة بالأطفال المحرومين من رعاية الوالدين (من ١٧٧ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٦ إلى ١٢٦ ٠٠٠ في عام ٢٠١١).

١٦١- ووُضع في جميع كيانات الاتحاد نظام تحفيز مادي لكفالة الأطفال اليتامى. وبلغ متوسط الاستحقاقات المنفقة على إعالة طفل واحد في إطار الأسرة الكافلة ٦ ٦٠٠ روبل في عام ٢٠١١ (أي بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة عن عام ٢٠٠٧)، أما متوسط المبلغ المستحق للوالد الكافل نفسه فبلغ ٩ ٠٠٠ روبل (أي بزيادة قدرها ٥٩ في المائة عن عام ٢٠٠٧).

١٦٢- ويتواصل في الوقت نفسه تحسين نظام اختيار الوالدين المتبنيين والكافلين. ولهذا الغرض، تمّ وفقاً للتعدّيات التي أُدخلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على قانون الأسرة وقانون الإجراءات المدنية العمل بنظام إلزامي لتدريب المواطنين الراغبين في تربية طفل محروم من إعالة الوالدين. وفي الوقت الحالي، تعمل ١ ٢٠٠ منظمة على تدريب الأسر البديلة ومرافقتها. وقد تقرّر إنشاء نظام خدمات من هذا القبيل في كل منطقة بحلول عام ٢٠١٥ في البلد.

١٦٣- علاوةً على ذلك، ووفقاً للتعدّيات التي أُدخلت على القانون الجنائي، تمّ بشكل ملحوظ تشديد العقوبات المفروضة على الجرائم ذات الطابع الجنسي المرتكبة بحق القاصر. كذلك، تمّ تجريم الفعل المتمثل في استغلال القصر لأغراض إعداد المواد أو المنتجات الإباحية (المادة ٢٤٢-٢ من القانون الجنائي).

١٦٤- وفي الوقت عينه، وسعيًا إلى تحقيق أعلى مستوى من تربية الطفل وفقاً للتصويبات التي أُدخلت على المادة ٨٢ من القانون الجنائي في عام ٢٠١٠، أقرّ جواز إرجاء توقيع العقوبة، إلى حين بلوغ الطفل سن الرابعة عشرة، لا على النساء المحكوم عليهن فحسب بل وعلى الرجال أيضاً. وقد استفاد من هذه الإمكانية ٢٢٣ رجلاً في عام ٢٠١١، وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢٤٥ رجلاً.

١٦٥- وتُعتبر مشكلة العنف الموجه ضد المرأة موضع اهتمام بالغ من جانب أجهزة السلطة على جميع المستويات. وينص التشريع الروسي على مختلف تدابير المسؤولية، بما في ذلك المسؤولية الجنائية، عن ممارسة العنف بجميع أشكاله. ويتضمّن القانون الجنائي معايير تحدّد المسؤولية الجنائية عن أفعال غير قانونية من قبيل جرائم انتهاك الحرمة الجنسية، والضرب، والتعذيب، والتسبّب في معاناة جسدية أو نفسية، وسوى ذلك من الأمور.

١٦٦- ولوحظ أن عدد الجرائم المرتبطة بالعنف الموجه ضد المرأة آخذ في التناقص. ففي عام ٢٠٠٩، سُجّلت ٢٢٢ ٥٤٣ جريمة من هذا النوع، بينما تراجع هذا العدد في عام ٢٠١٠ إلى ١٩١ ١٨١ جريمة، وفي عام ٢٠١١ إلى ١٧٠ ٢٨١ جريمة.

١٦٧- وتجري أجهزة إنفاذ القوانين، بناءً على كل بلاغ عن وقوع انتهاك لحقوق المرأة ومصالحها المشروعة، تحريات ملائمة. وبغية منع هذه الجرائم، تقوم الشرطة بالكشف عن مرتكبي الانتهاكات داخل الأسرة، وعن السكّيرين المزمّنين، والمرضى النفسيين، ممن يشكّلون خطراً مباشراً على محيطهم. وتُطبّق في حق ممثلي الفئة المذكورة تدابير حديثة ذات أثر وقائي.

١٦٨- وفي إطار تنفيذ خطة التدابير الرامية إلى تطبيق توصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي تسلّمها سلطات الاتحاد الروسي على أثر النظر في التقريرين السادس والسابع الموحدتين للاتحاد الروسي، أنشئ فريق عمل معني بإعداد مشروع القانون الاتحادي المتعلّق بالوقاية من العنف في الأسرة، ونُظّمت سلسلة من الحلقات الدراسية للعاملين من أفراد الشرطة وطلاب المؤسسات التعليمية المندرج اختصاصهم في هذا المجال، ووضعت توصيات لمثلي أجهزة إنفاذ القوانين المعنية بالوقاية من العنف الأسري.

١٦٩- وبغية منع حالات استخدام العنف ضد المرأة وتقديم المساعدة العصرية للنساء اللواتي يعانين من أوضاع حياتية صعبة، تم بدعم من السلطات الإقليمية والمحلية إنشاء دوائر متخصصة مهمتها التصدي ميدانياً وبصورة فعّالة لمثل هذه الحالات. وتستحوذ أجهزة الحماية الاجتماعية للسكان على مراكز متعدّدة التخصصات تقدّم المساعدة الاجتماعية للأسر والأطفال. وتوفّر هذه المراكز لجميع المحتاجين مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية، من بينها المساعدة النفسية، والقانونية، والمعيشية والطبية لضحايا العنف. ويتزايد عدد تلك المراكز باستمرار. وقد بلغ عدد هذه المراكز بحلول مطلع عام ٢٠١٢ ما يزيد على ٣٠٠٠ مؤسسة.

جيم- حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم

(التوصيتان رقم ٥٢ ورقم ٥٥)

١٧٠- يشكل إعمال حق ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم أحد الأوجه البارزة لسياسة الدولة الروسية في مجال التعليم. وتكتسي هذه المسألة حالياً أهمية خاصة في ضوء تصديق روسيا في عام ٢٠١٢ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تضع على عاتق السلطات الوطنية مجموعة من الالتزامات التي تشمل، بوجه خاص، ضمان حق المعوقين في التعليم على جميع المستويات ودون أي استثناء بغية تحقيق التنمية الكاملة لطاقتهم الإنسانية.

١٧١- ووفقاً لأحكام المادة ٥ من قانون التعليم، تؤمن الدولة للمواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة ظروفاً تمكّنهم من تحصيل تعليمهم، وتقويم معوّقات نموهم، وتكثيفهم الاجتماعي استناداً إلى نهج تربوية متخصصة. ويجري حالياً، في إطار أولويات السياسة التعليمية للدولة، النظر في تنظيم تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية العادية غير التقييمية.

١٧٢- وخلال العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، حصل ما يناهز ٢٤٠٠٠٠ طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة (ما نسبته ٥٤ في المائة من مجموع عدد التلامذة في هذه الفئة) تعليمهم في المؤسسات الدراسية العامة الحكومية والبلدية، وهو عدد يزيد بمقدار ٢٠٠٠٠ عن العدد المسجّل خلال العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً لذلك، ازداد عدد الأطفال الدارسين في المؤسسات التعليمية الخاصة (التقييمية) من ٢٠٠ ٢٠٤ في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٣٠٠ ٢٠٧ في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢.

١٧٣- وفي إطار البرنامج الاتحادي المعنون "بيئة متاحة للجميع"، خصّصت الدولة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ميزانية تفوق ١٧,٨ مليار روبل لأغراض إنشاء شبكة من المؤسسات التعليمية تؤمّن جميع الظروف اللازمة لتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُعزّم أيضاً تطوير مهارات ٢٤٠٠٠ أخصائي من المؤسسات التعليمية والهيئات النفسية والطبية والتربوية.

١٧٤- وتراعي المعايير التعليمية الاتحادية الجديدة خصائص تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتراعي هذه الخصائص أيضاً في الصكوك القانونية التي تنظّم امتحانات نهاية الدراسة الثانوية وقبول التلامذة الناجحين في المؤسسات التعليمية الخاصة العالية والمتوسطة.

دال - منع التمييز. العلاقات بين القوميات

(التوصيات أرقام ٢٢ و ٢٤ و ٢٧ و ٥٦ و ٥٧)

١٧٥- يحظر التشريع الروسي أي شكل من أشكال تقييد حقوق المواطنين على أساس المنشأ أو العرق أو الجنس أو القومية أو اللغة أو الدين أو أي معيار آخر، على نحو يستبعد احتمال نشوء سياسة تمييز بحق فئات معينة من المواطنين. ويُعاقب على التمييز عقوبات جنائية وإدارية.

١٧٦- وفي عام ٢٠١١، أنشئ مجلس تنسيق القضايا الجنسانية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. وفي إطار نشاط هذا المجلس، وُضعت خطة التدابير الآتية الذكر المتعلقة بتنفيذ التوصيات الموجهة إلى السلطات الروسية من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة على أثر النظر في التقريرين المرحليين السادس والسابع المقدمين من الاتحاد الروسي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٧٧- وتستند التركيبة الاتحادية لروسيا إلى مبدأ المساواة بين الشعوب في إطار الاتحاد الروسي. وقد أرسى الدستور الحقوق والضمانات الأساسية للأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية، بما في ذلك الحق في تحديد الانتماء القومي والإشارة إليه، والحق في استخدام اللغة الأم، وفي حرية اختيار لغة التعامل، والتربية، والتعليم والإبداع.

١٧٨- ووفقاً لبيانات الإحصاء السكاني لعموم روسيا لعام ٢٠١٠، يعيش ضمن الاتحاد الروسي ١٩٣ قومية.

١٧٩- وبغية مواءمة العلاقات بين القوميات، أصدرت رئاسة الاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠١٢ مرسوماً بشأن ضمان الوفاق بين القوميات، وقد أنشئ لأغراض إنفاذ هذا المرسوم مجلس تابع لرئاسة الاتحاد الروسي يُعنى بالعلاقات بين القوميات، كما وُضع مشروع استراتيجية السياسة القومية للدولة.

١٨٠- ومنذ عام ٢٠١١، ينشط فريق عامل مشترك بين الإدارات، يهدف إلى تنسيق الجهود الرامية إلى تطبيق سياسة الدولة القومية وتنمية الجوانب الإثنية والثقافية لشعوب روسيا. والفريق مكوّن من ممثلي ١٥ هيئة اتحادية تابعة للسلطة التنفيذية وغرفتي البرلمان. وقراراته ملزمة للأجهزة التنفيذية الاتحادية.

١٨١- وخلال السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، نُفذت خطة عمل لتطبيق سياسة الدولة القومية. ويجري حالياً تنفيذ خطة تدابير في مجال الاتصال الجماهيري هدفها مواءمة العلاقات بين مختلف القوميات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. علاوةً على ذلك، أُقرت خطة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإثنية والثقافية للعجم في الاتحاد الروسي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٨٢- وفي إطار حل مسألة تكوين قاعدة مؤسسية متينة تساهم في خلق جو من التسامح داخل المجتمع الروسي تجاه التعدد الثقافي والعرقي، ساعدت المعايير التعليمية الاتحادية الجديدة

التي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في توسيع العنصر الثقافي العام للتعليم، على نحو يهدف إلى تشكيل ثقافة تعامل مشترك بين القوميات والتواصل الإيجابي بين ممثلي مختلف الثقافات والديانات العالمية.

١٨٣- وتقدم السلطات الروسية دعماً مالياً منتظماً لما يقوم به مختلف وسائط الإعلام من مشاريع تهدف إلى الدعاية لثقافة التسامح وتطوير العلاقات بين القوميات.

حقوق الشعوب الأصلية وتنميتها المستدامة (التوصية رقم ٥٦)

١٨٤- تهدف سياسة الدولة المتعلقة بالشعوب الأصلية القليلة العدد إلى تأمين تنميتها المستدامة وفقاً لأحكام التشريع الوطني المتفقة إلى حد بعيد وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١٨٥- ويُعمل في روسيا بثلاثة قوانين اتحادية خاصة تنظم سياسة الدولة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية القليلة العدد، فضلاً عن مجموعة معايير بهذا الشأن منصوص عليها في قوانين اتحادية وإقليمية تتعلق بالضرائب، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والثقافة، وتربية الحيوانات، وصيد الأسماك، وسواها من الميادين.

١٨٦- وفي عام ٢٠٠٩، أقرّ الاتحاد الروسي مفهوم التنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد في شمال الاتحاد الروسي وسيبيريا والشرق الأقصى، فضلاً عن قائمة بأماكن الإقامة التقليدية والنشاط الاقتصادي التقليدي وأخرى بأنماط النشاط الاقتصادي التقليدي للشعوب الأصلية القليلة العدد في الاتحاد الروسي.

١٨٧- ويتمثل الهدف الأساسي للتدابير التي اتخذتها السلطات الروسية في ضمان التنمية المستدامة للشعوب الأصلية على نحو يعزز إمكاناتها الاجتماعية والاقتصادية ويساهم في الحفاظ على بيئة سكنها الأصلية ونمط عيشها التقليدي وقيمها الثقافية، سواء على أساس الدعم الهادف المقدم من الدولة أو على أساس الموارد الذاتية للشعوب نفسها.

١٨٨- وتنفذ روسيا التزاماتها الدولية المتعلقة بتطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية حقوق الأقليات القومية، والميثاق الاجتماعي الأوروبي، بما في ذلك ما يتعلق بالشعوب الأصلية القليلة العدد.

١٨٩- ويجري حالياً تطبيق برنامج عمل آخر في إطار العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم الذي ينطوي على تطبيق تدابير تتعلق بتحسين التشريعات المتصلة بالشعوب الأصلية القليلة العدد، والحفاظ على تراثها الثقافي والدعاية له، وتنمية ثقافتها التقليدية، والحفاظ على نمط حياتها التقليدي، والنهوض بمستواها الصحي والتعليمي وتطوير التعاون الدولي.

١٩٠- ويتمثل أحد التأكيدات الملموسة للنتائج الإيجابية لتنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بتأمين التنمية المستدامة للشعوب الأصلية القليلة العدد في ازدياد عدد الشعوب الأصلية القاطنة في شمال الاتحاد الروسي خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٠ من ٢٤٤ ٠٠٠ إلى ٢٥٧ ٩٠٠ نسمة، أي بنسبة بلغت ٥,٧ في المائة.

١٩١- ومنذ عام ٢٠٠٩، يجري تخصيص إعانات لميزانيات كيانات الاتحاد دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأصلية القليلة العدد. وبلغ حجم الإعانات المقدمة في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٦٠٠ مليون روبل، وفي كل من عام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ ما مجموعه ٢٤٠ مليون روبل.

استعمال اللغات الأم والتعليم بلغات الأقليات (التوصية رقم ٥٧)

١٩٢- يكفل التشريع الروسي حق شعوب الاتحاد الروسي في المحافظة على لغتها الأم وتقاليد وثقافتها وتنمية واستعمال تلك اللغة والتقاليد والثقافة.

١٩٣- وتشير إحصاءات التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ إلى أن هناك ٢٧٧ لغة ولهجة مستعملة في الاتحاد الروسي. وتستخدم في إطار نظام الدولة للتعليم العام ٨٩ لغة، منها ٣٩ لغة تمثل لغة التعليم، بينما تدرس اللغات الـ ٥٠ المتبقية كمواضع في إطار المنهج التعليمي.

١٩٤- وفي نهاية عام ٢٠١١، سجلت في الاتحاد الروسي ٤١٨ ٤ واسطة إعلام ناطقة بلغات شعوب روسيا، من بينها ٢٠٦٢ واسطة مطبوعة، و٢٢٥١ واسطة إلكترونية و١٠٥ وكالات إعلام تعمل بـ ٦٦ لغة من لغات شعوب روسيا.

١٩٥- وتقدم هيئات السلطة التنفيذية الدعم المالي للمنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات الثقافية القومية المستقلة، في تنفيذ المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على ثقافات شعوب روسيا التقليدية ونمط حياتها ولغاتها، وتنمية تلك الثقافات واللغات ونمط الحياة ذلك. وبحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اشتمل سجل الجمعيات الثقافية القومية المستقلة على ١٠٠٣ جمعيات (مقارنة بـ ٧١٧ في عام ٢٠٠٨)، بما في ذلك ١٦ جمعية اتحادية، و٢٧٠ جمعية إقليمية و٧١٧ (٤٨٨ في عام ٢٠٠٨) جمعية محلية.

١٩٦- ووفقاً لقانون التعليم، تقدم الدولة المساعدة في إعداد الأخصائيين في التعليم بلغات شعوب الاتحاد الروسي غير المتمتعة بهوية مستقلة.

١٩٧- ونتيجة للسياسة اللغوية المتبعة في الاتحاد الروسي، ازداد عدد المدارس التي يجري فيها التدريس باللغة القومية الأم وعدد الأطفال الذين يتعلمون بلغاتهم الأم.

١٩٨- ومجمل القول إن التشريع ونظام التعليم الروسيين يكفلان مستوى عالياً من الحماية للحقوق اللغوية، ويفيان بشروط الالتزامات الدولية التي تعهد بها الاتحاد الروسي في مجال حماية التعدد اللغوي.